



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيد الرئيس المحترم؛
السيدات و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛

أتشرف بتناول الكلمة في إطار جواب الحكومة حول النقاش العام لمشروع قانون المالية لسنة 2014 وسأقتصر في تدخلي في تكامل مع جواب زميلي وزير الاقتصاد والمالية على الإجراءات النوعية التي أتى بها هذا المشروع تثمينا وتطويرا وتنوعا لروافد نموذجنا التنموي التضامني الذي يرعاه جلالة الملك حفظه الله وتسهر الحكومة على تنزيل التزاماته والاستجابة للانتظارات الشعبية المترتبة عنه بتعبئة وتفان وإخلاص.

وفي البداية، من الواجب أن أشيد بدوري بروح الجدية العالية التي طبعت النقاش والحوار في إطار لجنة الاقتصاد والتنمية الاقتصادية بمجلسكم الموقر، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على حرص ممثلي الأمة بمختلف انتماءاتهم على المشاركة الايجابية والفعالة في إغناء النقاش بالنقد البناء وبتقديم الاقتراحات التي تساهم في تجويد هذا المشروع المهم والحيوي الذي يطبع هذه المحطة الوطنية السنوية الهامة، والتي تشكل فرصة ثمينة تعبئ مختلف المؤسسات والفاعلين تحت سقف الوطن المتين وثوابته الشامخة والجامعة ومبادئ دستوره الرصينة التي تتبنى على التعاون المثمر والتوازن المنتج لما فيه خدمة المصالح العليا للبلاد والعباد، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك حفظه الله.

السيد الرئيس المحترم؛

إن ما يزيد من وجهة الإجراءات النوعية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 هو كونه يأتي باختيارات شجاعة ومسؤولة في سياقات سياسية واقتصادية وطنية وإقليمية ودولية أقل ما يمكن أن توصف به أنها غير عادية ومضطربة، والتي بالرغم من ذلك لم تصرف أبدا الحكومة عن مواصلة تفعيل أورش التنمية والبناء

والإصلاحات الهيكلية الكبرى من قبيل ورش إصلاح منظومة العدالة وفتح الأوراش الإصلاحية المستعجلة ولعل أبرزها ملفات المقاصة والتقاعد والضرائب، مما سيساهم في دعم تصحيح المسار الاقتصادي والمالي الوطني وسيدعم السياسة الحكومية في التحكم في التوازنات الماكرو اقتصادية بهدف صون القرار الاقتصادي الوطني واختياراته التنموية.

السيد الرئيس المحترم؛

بالرغم من كل هذه الظروف الاستثنائية، حرصت الحكومة على أن تكون الهوية والرؤية المؤطرة للإجراءات النوعية لمشروع قانون المالية لسنة 2014 هي خدمة المواطنين والمواطنين ودعم المقاولات والاقتصاد الوطني من خلال دعم قيم التضامن والتماسك الاجتماعي ومعالجة الفوارق الاجتماعية، والنهوض بالعالم القروي والمناطق الجبلية، وإعطاء الأولوية في توجيه الموارد المالية العمومية المتاحة نحو الحاجيات المباشرة والملحة للمواطن في التعليم والصحة والسكن والتشغيل.

كما بنيت هذه الإجراءات النوعية، من جهة أخرى، على أساس خدمة وصون مقومات الاقتصاد الوطني بكافة أركانه وفي تفاعل مع فاعليه الاقتصاديين والاجتماعيين، وذلك من خلال دعم الاستثمار العمومي، ومواصلة تأهيل البنيات التحتية، وتطوير الاستراتيجيات القطاعية، مع السعي الحثيث على مهنة وعصرنة مجموعة من القطاعات الاقتصادية الحيوية ومكافحة اقتصاد الريع.

السيد الرئيس المحترم؛

I. الحكومة في خدمة الاقتصاد الوطني :

حرصا من الحكومة على تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولات، عملت على مواصلة السياسة الإرادية للاستثمار العمومي وفق منظور يبنني على تعبئة ناجعة للموارد العمومية المتاحة وتوجيهها خصوصا نحو مواصلة تأهيل البنيات التحتية وتنويع مصادر النمو من خلال دعم الاستراتيجيات القطاعية، وبهذا يصل المجهود الاستثماري الإجمالي للقطاع العام برسم 2014 إلى 186.64 مليار درهم، بزيادة تفوق 6 مليار درهم مقارنة بالسنة الماضية. وقد بلغ حجم الاستثمارات في البنيات الأساسية ما يناهز 35.377 مليار درهم وذلك :

من خلال تخصيص 8 مليار درهم لبرنامج الطرق والطرق السيارة، و7,5 مليار درهم لبرنامج السكك الحديدية، و1,2 مليار درهم لبرنامج بناء السدود، ومليار درهم للبنية التحتية الرياضية، و838 مليون درهم تهيئة الموانئ.

كما واصلت الحكومة دعم وتطوير الاستراتيجيات القطاعية ذات القيمة المضافة العالية من خلال تخصيص 7,1 مليار درهم لمواصلة مخطط المغرب الأخضر، و863,5 مليون درهم لعصرنة قطاع الصيد البحري، و480 مليون درهم لتسريع وتيرة إنجاز مخطط الانبثاق الصناعي، و262 مليون درهم لتثمين منتوجات الصناعة التقليدية، و8,6 مليار درهم لتطوير الطاقات المتجددة، و536 مليون درهم لبرامج الحفاظ على البيئة..

كما واصلت الحكومة دعم إجراءات تحديث وعصرنة المقولة بدعم البحث والابتكار واستعمال التكنولوجيات الحديثة و دعم برامج إعادة التأهيل و المواكبة بغلاف مالي يبلغ 480 مليون درهم.

وهنا لابد من الإشارة الى أن تنفيذ نفقات الاستثمار سنة 2012 بلغ 45 مليار درهم من طرف القطاعات الوزارية و 77,5 مليار درهم من طرف المؤسسات العمومية، أما بالنسبة لسنة 2013 فقد بلغ تنفيذ نفقات الاستثمار إلى غاية نهاية أكتوبر الماضي 38 مليار درهم بالنسبة للقطاعات الوزارية و 55 مليار درهم بالنسبة للمؤسسات العمومية ، ومن المتوقع أن تبلغ نفس النفقات في نهاية السنة 43 مليار درهم بالنسبة للقطاعات الوزارية و 89,3 مليار درهم بالنسبة للمؤسسات العمومية ، وهو ما يدحض التخوفات المثارة حول تأخر تنفيذ الاستثمار .

وحماية للاقتصاد الوطني، حرصت الحكومة على تنسيق التشريع الجمركي مع المعايير الدولية لتمكين المصالح الجمركية من القيام بدورها كاملا في حماية حقوق الملكية الفكرية وبالتالي حماية المستهلك في مواجهة المنتجات المزيفة، وإرساء مراقبة فعالة وذلك بتحويل إدارة الجمارك دورا ردعيا أكثر فاعلية في قضايا محاربة التقليد، وتنسيق مقتضيات مدونة الجمارك المتعلقة بنظام القبول المؤقت لوسائل النقل ذات الاستعمال الشخصي من خلال إعطاء تعريف أدق للبضائع التي يمكنها الاستفادة من نظام القبول المؤقت.

كما تحرص الحكومة على إجراء مجموعة من التدابير الرامية لضبط الواردات في إطار احترام الالتزامات الدولية للمغرب والممارسات الدولية في هذا المجال؛ ومواصلة تطوير وتطبيق معايير الجودة والسلامة وتفعيل مساطر الدفاع

التجاري؛ ومكافحة التصريحات الجمركية الناقصة عند الاستيراد وتسريع إخراج النظام المتعلق بالمستورد.

4

كما ركزت الحكومة من جهة أخرى على تحسين وتطوير العرض التصديري والرفع من تنافسيته من خلال وضع برامج للتأمين ضد المخاطر وتطوير وتوسيع عقود تنمية الصادرات ومواصلة تطوير قطاع اللوجيستيك؛ وذلك بالإضافة إلى تسريع وتيرة إنجاز برامج استراتيجية "مغرب تصدير +" عبر افتتاح 250 مقولة في إطار برنامج التدقيق من أجل التصدير؛ وتوقيع 100 عقد/ برنامج خاص بعقود تنمية الصادرات؛ وتأسيس 15 اتحادا للتصدير في إطار برنامج دعم اتحادات التصدير؛ وتكوين 580 شخصا في إطار برنامج التكوين و تقوية الكفاءات في مجال التجارة الدولية.

وفي مجال آخر، وفي إطار تأهيل خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق تم إحداث منحة التكسير ومنحة التجديد للمركبات المخصصة لخدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق. ويسعى هذا التدبير إلى التمكن من إتلاف 700 حافلة أصبحت تشكل خطرا على سلامة المواطنين. وفي نفس الإطار، سوف يتم العمل على تشجيع تجديد 1.000 حافلة مقابل استعادة مالكيها من منحة تجديد.

كما تم إحداث منحة لتأهيل مقاولات خدمات النقل العمومي الجماعي للمسافرين عبر الطرق. ويستهدف هذا التدبير تخويل مقاولات النقل التي تنخرط في منظومة المعايير المهنية لتصنيف وتدبير ومراقبة مقاولات النقل الطرقي العمومي الجماعي للمسافرين. ويناهز عدد المقاولات المستهدفة حوالي 1.500 مقولة صغيرة ومتوسطة.

كما تم إحداث منحة تجديد مركبات النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير ومركبات النقل العمومي الجماعي للأشخاص داخل الوسط القروي و منحة تكسير مركبات ذات محرك للنقل الطرقي للبضائع لحساب الغير.

السيد الرئيس المحترم؛

II. الحكومة في خدمة المواطن :

وفيما يتعلق بالإجراءات الاجتماعية، حرصت الحكومة على تخصيص جزء مهم من الميزانية العامة للقطاعات الاجتماعية بما يفوق 53 في المائة من الاعتمادات المفتوحة.

وهكذا خصصت الحكومة 45,58 مليار درهم لمواصلة إصلاح قطاع التربية والتكوين من خلال تمكين المدارس من الوسائل الضرورية لإنجاز مهامها وتطوير المؤسسات المدرسية وتكييف المنظومة التربوية والتكوينية مع الاحتياجات والشروط المجالية، وتطوير الإجراءات المتعلقة بتسيير المؤسسة المدرسية وتعزيز قدرات وفعالية الموارد البشرية.

كما خصصت الحكومة 8,92 مليار درهم لتطوير التعليم العالي لتوفير توسيع و إعادة تأهيل البنيات التحتية الحالية والرفع من قيمة المنح ومن عدد المستفيدين من المنح ليصل إلى 230.000 مستفيد مقابل 216.500 مستفيد.

كما خصصت الحكومة 12,91 مليار درهم لضمان ولوج المواطنين إلى الخدمات الصحية من خلال تعزيز عملية تعميم نظام المساعدة الطبية ومواصلة الدراسة العامة لاقتراح السيناريوهات المتعلقة بالتغطية الصحية الإجبارية لفائدة الحرفيين وأصحاب المهن الحرة وتفعيل البرنامج الوطني للتكفل بالحالات الاستعجالية الطبية ومواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها، وتحسين آليات تدبير الأدوية في المستشفيات العمومية وتفعيل استراتيجية للصحة النفسية وتكثيف برامج الوقاية ومكافحة السرطان وكذا تعزيز الإجراءات ضد الأمراض المعدية وغير المعدية و إعادة تأهيل مراكز الولادة بالوسط القروي وكذا تعزيز وعصرنة تجهيزات المراكز الصحية خصوصا لفائدة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية ورعاية النساء الحوامل على مستوى مؤسسات الرعاية الطبية الأولية وتعزيز المكتسبات المتعلقة بصحة الأم والطفل و ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما خصصت الحكومة 3,2 مليار درهم لضمان ولوج المواطنين للسكن اللائق وتسريع وتيرة برامج محاربة مدن الصفيح والمباني الآيلة للسقوط؛ وتسريع برنامج مدن بدون صفيح عبر الإعلان عن 11 مدينة جديدة بدون صفيح وانطلاق أشغال 8 برامج جديدة في إطار برنامج إعادة تأهيل البنايات الآيلة للسقوط والالتزام ب 60 برنامج جديد للتأهيل الحضاري و المشاريع المتعلقة بسياسة المدينة، ومراجعة ثمن بيع المتر المربع المغطى للسكن للطبقة المتوسطة في مبلغ 7200 درهم عوض 6.000 درهم وذلك لجعل هذا المنتج أكثر جاذبية للمنعشين العقاريين وتشجيعهم على الانخراط فيه.

وفي إطار العناية بالمجال الثقافي خصصت الحكومة 541 مليون درهم لتنمية التنوع الثقافي واللغوي، وتشجيع جميع أساليب التعبير الإبداعي والحفاظ على الذاكرة و التراث الثقافي وأيضا تعزيز البنايات التحتية ذات.

وفي إطار إبلاء العناية اللازمة بمغاربة العالم خصصت الحكومة 418 مليون درهم لتمكين المغاربة المقيمين بالخارج المتواجدين فوق التراب الوطني وغير المستفيدين من أي نظام للتأمين الصحي من الاستفادة من برنامج راميد؛ وتفعيل الإجراءات المتعلقة بمواكبة المغاربة العائدين إلى وطنهم الأم جراء الأزمات التي عرفتها بلدان استقبالهم؛ و مواصلة إنشاء المراكز الثقافية ببلدان الإقامة؛ وتعزيز الخدمات الاجتماعية على مستوى القنصليات بالخارج وتطوير الشراكة مع الجمعيات الوطنية العاملة في المجالات ذات الصلة بالمغاربة المقيمين بالخارج.

كما خصصت الميزانية العامة برسم سنة 2014 دفعة تقدر بمليار و700 مليون درهم لصندوق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي يراها جلاله الملك حفظه الله، مع الحرص على ضمان تكامل وتنسيق تدخلات القطاعات الوزارية المعنية وتقوية وتوسيع البرامج الحالية للمبادرة وإعطاء الأولوية لتعزيز آليات المواكبة لحاملي المشاريع المدرة للدخل.

ولمواصلة الجهود المعتبر في توفير خدمات اجتماعية مندمجة للمواطنين وتدعيم آليات التماسك الاجتماعي وتأمين موارد مالية قارة لصندوق دعم التماسك الاجتماعي والعمل على تعزيزها، تم إنشاء الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة وتخصيص حصة 50 % من حصيلته هذا الرسم للصندوق.

وهكذا واكب هذا الصندوق تسجيل 1.995.898 أسرة إلى غاية 4 أكتوبر 2013 أي ما يناهز 5,47 مليون مستفيد من نظام المساعدة الطبية، وبرنامج تيسير لمحاربة

الهدر المدرسي باستفادة 825.000 تلميذ ينتمون إلى 475.000 أسرة سنة 2014 مقابل استفادة 783.000 تلميذ منحدر من 460.000 أسرة سنة 2013 والمبادرة الملكية "مليون محفظة" بـ 3.906.000 مستفيد.

كما تم توسيع مجال تدخل صندوق دعم التماسك الاجتماعي ليشمل بالإضافة إلى المساهمة في تمويل مصاريف نظام المساعدة الطبية، والمصاريف المتعلقة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكذا تمويل برنامج "تيسير" لمحاربة الهدر المدرسي، دفع دعم مباشر للنساء الأرمال في وضعية هشاشة. كما سيمكن هذا الرسم من جهة أخرى من دعم السياسة السياحية لبلادنا لتعزيز جاذبية المغرب واستجلاب السياح من وجهات جديدة ومن الوفاء بالالتزامات الدولية للمغرب ومساهمته في البرنامج الأممي لتمويل الأدوية والعلاجات الموجهة للقضاء على الأوبئة الكبرى.

ودائماً وفي السجل الاجتماعي، تحظى محاربة البطالة و إدماج الأنشطة غير المنظمة بأولوية في البرنامج الحكومي لما لتحقيق هذه الأهداف من تداعيات ايجابية على التوازن الاجتماعي لبلادنا وعلى تنافسية النسيج الاقتصادي.

وهكذا عملت الحكومة على إحداث 17.975 منصبا توجه بالأساس لقطاعات التعليم والصحة وتوفير الأمن للمواطنين، كما وفرت التمويل اللازم في الميزانية العامة لدعم برامج الإدماج والتأهيل بما سيوفر ما يناهز 73.000 فرصة شغل.

كما أعدت الحكومة برنامجا تكوينيا متكاملا من الناحية التربوية والمالية بغلاف مالي يناهز 160 مليون درهم لتكوين 10.000 إطار تربوي بكفاءة عالية في مهن التربية مما من شأنه أن يؤهل الشباب الباحثين عن الشغل للانخراط في الرفع من أداء المنظومة التربوية لبلادنا بشقيها الخاص والعام.

كما حرصت الحكومة على المساهمة الفعالة والايجابية لإعطاء الانطلاقة الفعلية لتفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل، من خلال مضاعفة مساهمة الميزانية العامة لتبلغ 500 مليون درهم مما سيمكن من تسهيل عملية إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لفاقد الشغل.

وتتمينا وتطويرا لهذه الإجراءات، تم إحداث نظام المقاول الذاتي باعتماد نظام مبسط (قانوني واجتماعي وجبائي) سيمكن لا محالة من التشجيع على الشغل المستقل من خلال مجموعة من الإجراءات التي توفر إمكانية ممارسة الأنشطة المهنية بسهولة وتمكن من تقليل التكاليف جراء تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بإحداث المقاولات الفردية وضمان تغطية اجتماعية ملائمة للمستفيدين.

كما حرصت الحكومة على مواصلة تفعيل صندوق التكافل العائلي الذي رصدت له الحكومة 160 مليون درهم من خلال تقديم دفعات مسبقة برسم النفقة لفائدة الأمهات المطلقات المعوزات ولأطفالهن المستحقين للنفقة، والذي نفذ بعد سنة من التفعيل إلى غاية شهر غشت 2013، 1.599 حكماً قضائياً بمبلغ إجمالي بلغ 12,49 مليون درهم.

كما تسعى الحكومة إلى مواصلة السياسات القطاعية المندمجة الموجهة للعالم القروي والمناطق الجبلية بهدف تسهيل ولوجها للتجهيزات الأساسية من خلال رصد مليار و372 مليون درهم لصندوق تنمية العالم القروي والمناطق الجبلية لمواصلة الربط بالشبكة الكهربائية ورفع وتيرة تنفيذ برنامج تعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب قصد بلوغ معدل ولوج بنسبة 95% في أفق 2015؛ ومواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية من خلال بناء 1002 كلم من الطرق القروية وتهيئة 1345 كلم.

كما خصصت الحكومة برسم مساهمة الدولة كمشغل 13,53 مليار درهم لأنظمة التقاعد و 2 مليار درهم للتغطية الصحية والاجتماعية في صناديق الاحتياط الاجتماعي.

وخصصت الحكومة 35 مليار درهم برسم 2014 و 6,65 مليار درهم برسم متأخرات سنة 2013 لدعم صندوق المقاصة والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين .

وأخيراً وليس آخراً، خصصت الحكومة في إطار تنزيل الالتزامات المالية للحوار الاجتماعي فيما يتعلق بالترقية 2,9 مليار درهم للترقية في الدرجة والرتبة برسم سنة 2014 و4,6 للوفاء بمستدركات الترقية برسم السنوات السابقة، مما يدحض كل ما يقال حول تجميد نظام الترقية وحقوق الموظفين.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛
السيد الرئيس المحترم؛
السيدات و السادة الوزراء المحترمين؛
السيدات و السادة النواب المحترمين؛

إن نجاح الحكومة في وضع مشروع قانون مالي في آجاله الدستورية بإجراءات تصحح الوضع الاقتصادي والمالي وتبعث الأمل في قلوب المواطنين والفاعلين هو أول نجاح سياسي لها، وهو ما استقبله كثير من المتتبعين بأرض الوطن وخارجه بكثير من التقدير والتثمين، لما ينم عنه من قدرة نموذجنا السياسي على تجاوز الصعوبات ومواصلة مسارنا الإصلاحى التصاعدي و المتميز في جو من الاستقرار والتضامن، وفي قدرة المغاربة على تفهم وتحمل واستيعاب الإصلاحات رغم صعوبتها ووعيهم العميق بحساسية الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا و عن أمل وثقة في نهج الإصلاح وفي ما تحمله هذه الإصلاحات الضرورية من آفاق واعدة وفرص وفيرة ومن غد أفضل لنموذجنا التنموي التضامني.

إن هذا النجاح لم يكن الوحيد الذي سجلته بلادنا ولاسيما على مستوى تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني في أجواء تذبذب الاقتصاد العالمي، حيث تمكن المغرب من الحفاظ على احتياطياته الخارجية في مستوى يفوق أربعة أشهر من الواردات من السلع والخدمات. كما سجلت مؤشرات المبادلات الخارجية المرتبطة بديناميكية النمو تحسنا ملموسا خلال الأشهر العشر الأولى من 2014 مقارنة مع نفس الفترة من 2013، نذكر منها على الخصوص :

- تحسن تحويلات مغاربة العالم رغم الظرفية الصعبة التي تعيشها منطقة الأورو، حيث وصلت إلى حوالي 50 مليار درهم أي بزيادة 0,5% ؛
- تحسن عائدات السياحة في نفس الظرفية بزيادة 1,5% لتصل إلى 49,5 مليار درهم ؛
- ارتفاع الصادرات المغربية، وذلك بفضل تطور صناعة السيارات (+18%) والصناعات الغذائية (+14%) و الصناعات الالكترونية (+10%) وصناعة الطائرات (+19%)؛
- ارتفاع جاذبية المغرب للاستثمارات الأجنبية، حيث ارتفعت مداخيل الاستثمارات الأجنبية لمباشرة لتصل إلى 25,24 مليار درهم مسجلة ارتفاعا بنسبة 25% ؛
- انخفاض عجز الميزان التجاري (5,4 مليار درهم) ؛

- انخفاض عجز الحساب الجاري الذي انتقل من 10% سنة 2012 الى 7.8 % سنة 2013.

وقد توجت هذه الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية للحكومة في تعزيز ثقة شركائنا والمؤسسات المالية الدولية في الاقتصاد الوطني، تكرست من خلال :

- الحفاظ على أهلية المغرب للخط الائتماني الوقائي لصندوق النقد الدولي، مما ساهم في تعزيز الثقة في آفاق الاقتصاد الوطني لدى المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين الأجانب ؛

- المحافظة على التصنيف الائتماني للمغرب من طرف وكالات التنقيط العالمية Fitch rating وستندار اند بورز تي في الوقت الذي خفضت فيه نفس الوكالات مرتبة اقتصاديات أوربية كبيرة ؛

- تحسن ملموس لمرتبة المغرب في مجال تحسين مناخ الأعمال : *business doing*، حيث تقدم من المرتبة 97 إلى المرتبة 87 في الترتيب العالمي الذي يشمل 189 دولة ومن المرتقب أن يتحسن هذا الترتيب في المستقبل إن شاء الله.

- حذف المغرب من اللائحة الرمادية في مجال تبييض الاموال.

- انتخاب المغرب في مجلس حقوق الإنسان.

ولنا أمل كبير وثقة كبيرة في الله عز وجل، وها هي أرضنا الطيبة المعطاء تستقبل وتستبشر بأمطار الخير والبركات، أن تسهم كل هذه الإجراءات النوعية والمؤشرات الايجابية في دعم جو الأمل والثقة وشحن الهمم للتعبئة الشاملة لكل القوى الحية ولتنطلق الحكومة بإصرار في مواصلة تفعيل أولويات المشروع التنموي لبلادنا وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية لبناء اقتصاد وطني قوي وتنافسي منتج للثروات وللشغل، ولترسيخ وتطوير آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي، ومواصلة الجهود الرامية إلى استعادة التوازنات الماكرواقتصادية، بما يضمن دعم مناخ الاستقرار والثقة في بلدنا، وتوفير الرؤية اللازمة للفاعلين والشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين داخل المغرب وخارجه وبما

يستجيب للتطلعات المشروعة للمواطنات والمواطنين في مناخ من الحرية
والكرامة والعيش الكريم.

11

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.